

الأربعاء 21 ذو القعدة 1435 الموافق 17 شتنبر 2014



المدير: عبد الله اليقالي

رئيس التحرير: عمر الدرکولي

# البيان

لسان حزب الاستقلال  
تأسست في 11 شتنبر سنة 1946



عبد القادر أكجيل نائب الكاتب العام لنقابة مفتشي التعليم:

# التحدي الكبير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين هو طبيعته الاستشارية وغير الملزمة

حاوره: م.د.

الاختلاف.

كما لم تعرف أجهزته تغييرا ملحوظا مقارنة بنص سنة 2006 الصادر بخصوصه الظهير الشريف رقم 1.05.152 صادر في 11 من محرم 1427 (10 فبراير 2006) من جمعية عامة ومكتب وأمين عام وهيئة وطنية للتقييم ولجان دائمة ومؤقتة أو مجموعات عمل، كل ما حصل هو تحيين لنص المجلس للتطبيق مع نص دستور 2011 ( الفصل 160) مع بعض التعديلات الطفيفة في الأدوار والالتزامات.

**تشكون في بياناتكم الأخيرة من إقصائكم لكن هناك مفتشون بالتركيبة الجديدة؟**

أصدر المكتب الوطني بيانا بتاريخ 23 يونيو 2014 استنكر فيه إقصاء نقابة مفتشي التعليم للمرة الثانية في تاريخها من حقها الدستوري في التمثيلية بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛ كما راسل الديوان الملكي ورئاسة الحكومة ووزارة التربية الوطنية بتاريخ 22 يوليوز 2014 بخصوص الموضوع نفسه ليثير الانتباه لما تعرض له حق نقابة المفتشين في التمثيلية حين تم تفويت تمثيليتها إلى نقابة أخرى من اغتصاب في تحد وانتهاك صارخين للقانون، ودوس مقصود للديمقراطية؛ إذ نص قانون المجلس الأعلى المشار إليه أعلاه في الباب الثالث المادة 7 الفقرة ج على تعيين 10 أعضاء ممثلين للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلا للموظفين والمستخدمين العاملين بقطاع التربية الوطنية وليس على مستوى الحكومة؛ ووفقا لنتائج انتخابات سنة 2009 المتعلقة بممثلي الموظفين والمستخدمين فإن نقابة المفتشين حصلت على ما مجموعه 52 مقعدا من ال 500 مقعد رسمي المتبارى عليها بنسبة % 10.4



حميد هيمة

محتلة الرتبة الخامسة. ومتقدمة بذلك على نقابة الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل التي لم تحصل سوى على 34 مقعدا، ورغم ذلك تم تمكينها من التمثيلية

## إقصاء نقابة المفتشين من حقها الدستوري في التمثيلية بالمجلس

بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين بعضوين وتم تخليص المجلس من نقابة مفتشي التعليم. لكن للأسف تم حرمان المجلس بهذا القرار من خبرة وتراكمات تجربة النقابة في قطاع التربية والتكوين. أما وجود بعض السادة المفتشين في المجلس فهو بصفته الشخصية كغيرهم من الأطر، ونعتبر وجودهم ضروري للدفع بعجلة الإصلاح في الاتجاه الصحيح. ونعتقد أنهم سيبلون الباء المطلوب تنظيرا

واقتراحا وتقييما ودفاعا، لكننا نطالب بتمثيل النقابة بالصفة كما ينص على ذلك القانون ونحن على استعداد لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية والنضالية من أجل إرجاع الحق الدستوري المغتصب. انطلاقا من تركيبته والأدوار الجديدة المناطة به كيف سيساهم المجلس في الإصلاح؟

نصت النسخة الحالية من أدوار المجلس على حقه في إبداء الرأي في كل قضية من القضايا المتعلقة بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي التي يعرضها عليه الملك أو الحكومة، وحول مشاريع ومقترحات القوانين والقوانين التنظيمية والتصوص التنظيمية خاصة تلك التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي؛ وإعداد الدراسات والأبحاث، وإنجاز تقييمات شمولية أو قطاعية أو موضوعاتية للسياسات والبرامج العمومية في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي. وتقديم كل مقترح للحكومة للإسهام في تحسين جودة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وتشجيع سياسات تطوير بنيات البحث العلمي ودعمها، وتحفيز الباحثين العاملين بها، على الإبداع والابتكار؛ وعقد الشراكات المطلوبة.

هذه الحزمة من الاختصاصات تمكن المجلس من التعاطي مع قضايا التربية والتكوين من اعتماد فلسفة للإصلاح إلى إعداد دراسات موضوعاتية إلى تقديم المقترحات في كل موضوع مساهمة في تحسين جودة التعليم وهذا يعني أن مجال الاشتغال بلا حدود وبلا خطوط حمراء مما سيجعل المجلس بهذه الاختصاصات الواسعة وصيا على وزارة التربية الوطنية وإن لم ينص على ذلك القانون المنظم؛ لكن يبقى التحدي الكبير هو الطبيعة الاستشارية وغير الملزمة للمجلس حسب المادة 2 الباب الثاني من ذلك القانون.